



المحضر الجملي للدورة الإستثنائية
للمجلس البلدي
بتاريخ 11 و 15 نوفمبر 2022

في الخامس عشر من شهر نوفمبر سنة إحدى وعشرين وألفين ميلادي وعلى الساعة الخامسة والنصف مساء عقد المجلس البلدي دورة استثنائية بمقر البلدية بإشراف السيدة حياة بيبوض رئيسة بلدية قرطاج ، بعد إستدعاء فردي وجّه لكافة الأعضاء هذا نصّه : " تبعا لمراسلتنا المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بدعوتكم لحضور أشغال الدورة الإستثنائية للمجلس البلدي بتاريخ 11 نوفمبر 2022 و نظرا لعدم اكتمال النصاب القانوني، أتشرف بدعوتكم لحضور أشغال الدورة الإستثنائية للمجلس البلدي وذلك يوم الثلاثاء 15 نوفمبر 2022 على الساعة الخامسة و النصف مساء (س 17,30) . "

***الجلسة الأولى بتاريخ 11 نوفمبر 2022 :**

بحضور كلّ من السيدات و السادة :

- محمد علي الحمامي : المساعد الأول لرئيسة البلدية .

- سليمان القلي : الكاتب العام للبلدية .

- سندس الفازعي : رئيس مصلحة المجلس البلدي والعلاقات الخارجية

تغيب بعذر السيدة و السادة :

- حبيبة العياري : رئيس لجنة الطفولة والشباب والرياضة وشؤون المرأة والأسرة والمساواة وتكافؤ الفرص بين

الجنسين .

- زياد الهاني: رئيس الدائرة البلدية قرطاج ببرصا و صلامبو / رئيس لجنة الفنون والثقافة والتربية

والتعليم .

- عبد القادر الفندري : عضو المجلس البلدي .

تغيب دون عذر السيدات و السادة :

- عمر الفندري : مساعد رئيسة البلدية .

- المنصف بمنصور : مساعد رئيسة البلدية .

- ريم العاصمي نويرة : مساعدة رئيسة البلدية / رئيسة لجنة التعاون اللامركزي .

- صالح كريم المالقي : رئيس لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة والإعلام والتواصل والتقييم

- محمد صابر بن فرج : رئيس لجنة النظافة والصّحة والبيئة والشؤون الإدارية وإسداء الخدمات .

-ريم مختاري: رئيسة الدائرة البلدية قرطاج محمد على الياسمينية / رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية

والتشغيل وفاقدي السند وحاملي الإعاقة .

-هيفاء القيروط : عضو

- سلمى نابيلطان : عضو .

-مريم مرزوقي : عضو

-سهلة اليعقوبي : عضو

*حضر الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 15 نوفمبر 2022 بإشراف السيدة حياة بيوض رئيسة البلدية السيدات

والسادة :

-محمد علي الحمامي : المساعد الأول لرئيسة البلدية .

-عمر الفندري : مساعد رئيسة البلدية (عن بعد)

-المنصف بمنصور : مساعد رئيسة البلدية .

-صالح كريم المالقي : رئيس لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة والإعلام والتواصل والتقييم

-حبيبة العياري : رئيس لجنة الطفولة والشباب والرياضة وشؤون المرأة والأسرة والمساواة وتكافؤ الفرص بين

الجنسين .

- زياد الهاني: رئيس الدائرة البلدية قرطاج بيرصا وصلاح / رئيس لجنة الفنون والثقافة والتربية والتعليم

(عن بعد)

-سهلة اليعقوبي : عضو .

- عبد القادر الفندري : عضو المجلس البلدي .

-مريم مرزوقي : عضو

-سليمان القلي : الكاتب العام للبلدية

-سندس الفازعي : رئيس مصلحة المجلس البلدي و العلاقات الخارجية .

تغيبت بعذر السيدة :

-هيفاء القيروط : عضو

تغيب دون عذر السيدات والسادة :

-ريم العاصمي نوييرة : مساعدة رئيسة البلدية / رئيسة لجنة التعاون اللامركزي .

-محمد صابر بن فرج : رئيس لجنة النظافة والصحة والبيئة والشؤون الإدارية وإسداء الخدمات .

- سلمى نابيلطان : عضو .

وتولّى السيد سليمان القلي الكاتب العام للبلدية كتابة الجلسة بمساعدة السيدة سندس الفازعي رئيس مصلحة

المجلس البلدي والعلاقات الخارجية .

افتتحت الجلسة السيدة حياة بيوض رئيسة البلدية مرحبة بالحاضرين واستعرضت جدول أعمال الدورة كما يلي :

- (1) توضيح القرار البلدي المتعلق بوضعية المواطن شهاب لوصيف .
- (2) تسديد الشغور باللجان البلدية القارة .
- (3) توضيح تركيبة و مهام اللجنة الفنية لرخص البناء .
- (4) تنظيم و فتح مناظرة خارجية بالملفات للتعاقد (اتفاقية لإدارة مشروع) مع مكلف بمهمة للمساعدة على إعداد مثال مديري ضمن برنامج "Edicitnet" الممول من طرف الاتحاد الأوروبي (للإعلام) .

1) توضيح القرار البلدي المتعلق بوضعية المواطن شهاب الدين اللوصيف :

أشارت السيدة حياة بيوض رئيسة البلدية إلى أنه تم خلال جلسة المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 9 نوفمبر 2022 التداول و النقاش حول مضمون القرار الصادر عن المجلس البلدي المنعقد خلال الدورة العادية الثانية للمجلس البلدي بتاريخ 30 ماي 2022 و المتمثل في : " المصادقة على غلق الممر (زنقة) و الحديقة المقامان فوق عقار المواطن شهاب الدين اللوصيف على نفقته الخاصة بالتوازي مع إخراج العقار موضوع الطلب من صبغته الحالية كمر (زنقة) و ذلك في إطار مراجعة مثال التهيئة العمرانية للبلدية إلى جانب إعادة فتح الممر القديم وفقا لمثال التهيئة العمرانية للبلدية الصادر بمقتضى الأمر عدد 1146 المؤرخ في 28 أوت 1987 المتعلق بتنقيح مثال التهيئة العمرانية لبلدية قرطاج ."

أبرزت أنه تمت الإشارة بالإجماع خلال جلسة المكتب البلدي إلى أن القرار المتخذ (المذكور أعلاه) يكتنفه بعض الغموض مما يثير بعض التساؤلات و يجعل الموضوع قابلا لعدة تأويلات و أن السؤال المطروح يتعلق بالطرف المكلف بغلق الممر و الحديقة المقامان فوق عقار المواطن و أيضا فتح الممر القديم و بالتالي هل أن البلدية المكلفة بإنجاز الأشغال المطلوبة أم المعني بالأمر و على نفقته الخاصة ؟

أفادت أن المعني بالأمر استند على محضر جلسة المجلس البلدي المنعقد بتاريخ 30 ماي 2022 المنشور بالموقع الرسمي للبلدية و شرع في إنجاز الأشغال و تم التدخل من طرف فريق الشرطة البلدية على الفور لإيقاف الأشغال غير المرخص فيها من طرف البلدية .

كما تم التطرق إلى إشكالية عبارة "بالتوازي" مع إخراج العقار موضوع الطلب من صبغته الحالية كمر وذلك في إطار مراجعة مثال التهيئة العمرانية للبلدية .

كما أبرزت أن مجموعة من متساكني نهج تتليف و نهج ديودور قاموا بإيداع عرائض بمكتب الضبط المركزي تتضمن تدميراتهم و استيائهم من تردي الوضع البيئي جراء إلقاء الفضلات المختلفة و القوارير البلورية إضافة إلى تنامي ظاهرة شرب الخمر و هو ما يشكل خطرا على سلامة وصحة المواطنين ويطالبون بغلق الممر و تسييج الحديقة بهدف ضمان السكينة و الراحة و توفير الأمن و الحد من التلوث بهذه المنطقة .

وأوضحت أنه بعد النقاش و تبادل الآراء خلال جلسة المكتب البلدي تم الإتفاق على إعادة صياغة نص القرار و عرض المسألة على أنظار المجلس البلدي خلال جلسته الإستثنائية للتداول في شأنها و المصادقة مع ضرورة التصييص بمضمون المداولة على المشاكل الأمنية و الإخلالات البيئية المسجلة .

ثم أحالت الكلمة للسيد الكاتب العام للبلدية لإعلام الحضور بمقترح إعادة صياغة نص القرار القابل للتعديل والإثراء كالتالي:

المعروض على أنظار المجلس البلدي المصادقة على غلق الممر (زنقة) و الحديقة المقامان على عقار المواطن شهاب الوصيف موضوع الرسم العقاري عدد 186108 تونس و ذلك بتسييجهما تحت إشراف البلدية مع تعهد المعني بالأمر بتوفير اليد العاملة و مواد البناء و المواد الخفيفة عند الإقتضاء و تكليف الإدارة الفنية بإخراج العقار من صبغته الحالية كمر و تحويله إلى الصبغة السكنية الخاصة بتلك المنطقة بمثال التهيئة العمرانية وفق الترتيب الجاري بها العمل وفتح الممر القانوني المتفرع من تجزئة العقار موضوع الرسم العقاري 21543 .

النقاش

- السيد كريم المالقي عضو المجلس البلدي : اقترح الموافقة على غلق الممر (زنقة) فقط ما عدى الحديقة التي ستظل مفتوحة للعموم و تحرص البلدية على المحافظة على نظافتها .
- السيد محمد علي الحمامي المساعد الأول لرئيسة البلدية : أفاد أن الموقع المصنف كحديقة يمثل بؤرة للفساد ونقطة سوداء للفضلات إضافة إلى أن الممر (زنقة) يشكل خطرا على السيارات و المترجلين .
كما أكد أغلبية الحاضرين على وجود إشكاليات أمنية وبيئية ومروية بالمنطقة مما يستوجب على البلدية إيجاد حلول لها لتوفير الأمن والراحة و السلامة للمواطنين .

و بعد التداول والنقاش تمت المصادقة بالإجماع على غلق الممر (زنقة) و الحديقة المقامان على عقار المواطن شهاب الوصيف موضوع الرسم العقاري عدد 186108 تونس و ذلك بتسييجهما تحت إشراف البلدية مع تعهد المعني بالأمر بتوفير اليد العاملة و مواد البناء و المواد الخفيفة عند الإقتضاء و تكليف الإدارة الفنية بإخراج العقار من صبغته الحالية كمر و تحويله إلى الصبغة السكنية الخاصة بتلك المنطقة بمثال التهيئة العمرانية وفق الترتيب الجاري بها العمل وفتح الممر القانوني المتفرع من تجزئة العقار موضوع الرسم العقاري 21543 .

و كانت نتيجة التصويت كالتالي :

- عدد أعضاء المجلس البلدي الحاضرون : 10
- عدد أعضاء المجلس البلدي الموافقون : 09
- السيد كريم المالقي عضو المجلس البلدي موافق على غلق الممر (زنقة) فقط ما عدى الحديقة .

(II) تسديد الشغور باللجان البلدية القارة :

أحالت السيدة رئيسة البلدية الكلمة للسيد الكاتب العام للبلدية الذي بين أنه تم توجيه مراسلة إلى رؤساء اللجان البلدية القارة لموافاة المصلحة البلدية المعنية برزنامة اجتماعات اللجنة التي يرأسونها و تقرير النشاط و برنامج العمل خلال الفترة القادمة و لكن دون نتيجة لحد التاريخ .

و أشار إلى أن بعض اللجان لم تعقد جلساتها منذ فترة طويلة نسبيا بالرغم من أهمية المواضيع و الملفات التي تتعهد بها أو التي تكلف بها من قبل المجلس البلدي أو رئيس البلدية في حين أن لجانا أخرى تتميز بالنشاط و تعقد اجتماعاتها بصورة دورية .

ثم أبرز أهمية دور لجنة الشؤون المالية و الإقتصادية و متابعة التصرف بحكم اختصاصاتها و مجال أعمالها على غرار متابعة تنفيذ الميزانية على مستوى الموارد و النفقات و ختم الحساب المالي و إعداد مشروع ميزانية سنة 2023 و درس مطالب المواطنين و التراخيص الإقتصادية ، مؤكدا على ضرورة تعيين من ينوب السيد عمر الفندري رئيس اللجنة و المتواجد حاليا بالخارج لأسباب مهنية .

و توجه السيد المنصف بنمنصور مساعد رئيسة البلدية بالسؤال للسيد عمر الفندري مساعد رئيسة البلدية ورئيس لجنة الشؤون المالية و الإقتصادية و متابعة التصرف المتواجد حاليا خارج أرض الوطن حول مدى استعداده لمواصلة رئاسة اللجنة خلال الفترة القادمة ؟

أجاب السيد عمر الفندري مساعد رئيسة البلدية بأنه يتعذر عليه رئاسة اللجنة خلال الفترة القادمة نظرا لتواجده خارج أرض الوطن لالتزامات مهنية مقترحا أن تتولى رئاسة اللجنة السيدة ريم العاصمي نوييرة عضو بقائمة حماة قرطاج الفائزة برئاسة هذه اللجنة و يجب وفقا للقانون أن تظل رئاسة اللجنة بالتداول بين أعضاء القائمة نفسها .

و من جهته أوضح السيد الكاتب العام للبلدية أنه لا يوجد نص قانوني يتعلق بمواصلة اللجنة الفائزة برئاسة لجنة الشؤون المالية و الإقتصادية و متابعة التصرف للتداول في الرئاسة بين أعضائها و أن الفصل 211 من مجلة الجماعات المحلية نص صراحة على أن المجلس البلدي يعين رؤساء اللجان بناء على قاعدة التمثيل النسبي و في صورة استقالة أو تغيب رئيس لجنة يتولى رئيس البلدية تعيين من ينوبه و يعرض سد الشغور على جلسة المجلس البلدي .

كما توجه السيد المنصف بنمنصور مساعد رئيسة البلدية بالسؤال للسيدة ريم العاصمي نوييرة مساعدة رئيسة البلدية حول قبولها رئاسة لجنة الشؤون المالية و الإقتصادية و متابعة التصرف فرفضت نظرا لالتزاماتها المهنية . وأشارت السيدة رئيسة البلدية إلى أنه تم خلال جلسة المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 9 نوفمبر 2022 ، تم اقتراح تكليف السيد صالح كريم المالقي عضو المجلس البلدي بهذه المهمة الذي اعتذر بحكم التزاماته المتصلة بنشاط و برامج لجنة الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المفتوحة و الإعلام و التواصل و التقييم .

وفي نفس السياق تم اقتراح تكليف السيد زياد الهاني بمهام رئاسة هذه اللجنة ، نظرا لتجربته السابقة في رئاسة لجنة الشؤون الإقتصادية خلال فترة النايبة الخصوصية من سنة 2012 إلى غاية سنة 2015، الذي رحب بالمقترح و عبر عن استعداده لتولى هذه المهمة .

و بعد النقاش تمت الموافقة على تخلي السيد عمر الفندري (شفاهيا) عن رئاسة لجنة الشؤون المالية و الإقتصادية و متابعة التصرف نظرا لتواجده خارج أرض الوطن و تكليف السيد زياد الهاني برئاسة هذه اللجنة في الوقت الراهن للإعتبارات التالية :

- عدم وجود من يرغب في رئاسة هذه اللجنة من بين الأعضاء و الذين تتوفر لديهم الشروط المنصوص عليها بالفصل 210 من مجلة الجماعات المحلية
- ترأس السيد زياد الهاني للجنة الشؤون الإقتصادية خلال فترة النايبة الخصوصية السابقة و هو ما أكسبه التجربة و الخبرة في دراسة الملفات ذات الصلة .

- أهمية دور لجنة الشؤون المالية و الاقتصادية و متابعة التصرف في معالجة الملفات المتأكدة التي تتعهد بها خاصة إعداد مشروع الميزانية حسب الرزنامة المحددة و متابعة تنفيذها على مستوى الموارد و المصاريف إضافة إلى درس مطالب التراخيص و الأنشطة الاقتصادية .
- تعذر على بعض الاعضاء رئاسة هذه اللجنة لأسباب مهنية و عائلية .
- و كانت نتيجة التصويت كالتالي :

- عدد أعضاء المجلس البلدي الحاضرون : 09 (حضر تسعة أعضاء 09) بعد أن غادر السيد عبد القادر الفندري الجلسة)
- عدد أعضاء المجلس البلدي الموافقون : 09

(III) توضيح تركيبة و مهام اللجنة الفنية لرخص البناء:

أحالت السيدة رئيسة البلدية الكلمة للسيد الكاتب العام للبلدية الذي تولى تقديم توضيحات بخصوص تركيبة و مهام اللجنة الفنية البلدية لرخص البناء و الهدم كالتالي :

*تركيبة اللجنة : عملا بأحكام الفصل 258 من مجلة الجماعات المحلية و القرار المؤرخ في 4 مارس 2022 تتركب اللجنة الفنية لرخص البناء من رئيسة البلدية أو من ينوبها بصفة رئيس و السيدتان مريم المرزوقي و أسماء السكوري و السادة كريم المالقي و عياض عباس و مراد العلوي و ممثلين عن الإدارة الجهوية للتجهيز و الإدارة الجهوية للبيئة و الإدارة الجهوية لأملاك الدولة و الشؤون العقارية و الإدارة الجهوية للنقل و الإدارة الجهوية للحماية المدنية و وزارة الشؤون الثقافية و هيئة المهندسين المعماريين .

*مهام اللجنة: تبدى اللجنة رأيها في كل ملف رخص بناء يعرض عليها بالموافقة أو عدم الموافقة المعللة و لممثل وزارة التجهيز أن يعترض على تسليم رخص البناء خلال الجلسة و يتم إعلام رئيس البلدية بالإعترض من قبل المدير الجهوي للتجهيز في أجل أسبوع من تاريخ الجلسة و تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل أسبوعين و كلما اقتضت الضرورة ذلك .

كما بين أن لجنة رخص البناء أحدثت ببلدية قرطاج تبعا لقرار وزير التجهيز و الإسكان المؤرخ في 2 ديسمبر 1996 المتعلق بضبط تركيبة و طرق سير اللجان الفنية لرخص البناء .

و أشار إلى أن المصالح الفنية للبلدية و تطبيقا لمقتضيات مجلة التهيئة الترابية و التعمير الصادرة بمقتضى القانون عدد 122 لسنة 1994 و قرار وزيرة التجهيز و الإسكان المؤرخ في 17 أفريل 2007 تتولى القيام بالمعاينات الميدانية اللازمة و درس الملفات قبل عرضها على اللجنة لإبداء الرأي و باستدعاء أعضاء اللجنة و بإعداد محاضر الجلسات و توجيه نسخة من كل ملف رخصة بناء مدرج بجدول الأعمال إلى الإدارة الجهوية للتجهيز قبل أسبوع على الأقل من تاريخ انعقاد الجلسة .

النقاش

-السيد المنصف بنمنصور مساعد رئيسة البلدية : استعرض النصوص القانونية المتعلقة بإحداث أولى اللجان الفنية بالبلديات بقرار من وزير التجهيز و الإسكان سنة 1995 ثم تطرق إلى تركيبة لجنة رخص البناء و الهدم بالبلدية و أكد أن البلدية تفتقر للإمكانات البشرية و المادية اللازمة لإحداث لجنة فنية لرخص البناء بالإضافة إلى عدم الإلمام بالنصوص القانونية و الترتيب العمرانية بالكيفية المطلوبة و غياب التكوين و عدم الإطلاع على تجارب بعض البلديات الأخرى و تفرد المصلحة الفنية بالرأي و عدم تمكين أعضاء اللجنة من الملفات للإطلاع عليها قبل انعقاد الجلسة ، إضافة إلى غياب عدة أعضاء عن حضور الجلسات .

كما تساءل عن قانونية عقد اجتماع اللجنة الفنية في صورة غياب ممثل الإدارة الجهوية للتجهيز و ما هو النص القانوني المنطبق في هذه الحالة ؟

كما اقترح النظر في إمكانية التخلي عن اللجنة الفنية البلدية و عرض ملفات رخص البناء على اللجنة الفنية الجهوية بتونس .

-السيد محمد علي الحمامي المساعد الأول لرئيسة البلدية : اقترح النظر في إمكانية التخلي عن اللجنة الفنية البلدية و عرض ملفات رخص البناء على اللجنة الفنية الجهوية بتونس باعتبار الصعوبات المعترضة و المتمثلة خاصة في عدم حضور أغلب الأعضاء الممثلين للوزارات المعنية وتفرد المصلحة الفنية بالرأي .

-السيد صالح كريم المالقي عضو المجلس البلدي : اقترح إعادة تكليف السيدة ريم العاصمي نوييرة برئاسة اللجنة باعتبارها مهندسة معمارية مع مواصلة عرض ملفات رخص البناء على اللجنة الفنية البلدية و رفض مقترح نقلها لوزارة التجهيز والإسكان مبينا أنه يمكن مراجعة تركيبة هذه اللجنة خاصة بالنسبة للأعضاء الذين يعينهم المجلس البلدي و مزيد توضيح مهام اللجنة .

-السيدة رئيسة البلدية : ساندت رأيي السيدين محمد علي الحمامي والمنصف بنمنصور المتمثل في افتقار البلدية للإمكانيات البشرية و المادية اللازمة لإحداث لجنة فنية بلدية لرخص البناء وعدم الإلمام بالنصوص القانونية و الترتيب العمرانية بالكيفية المطلوبة و غياب التكوين و عدم الإطلاع على تجارب بعض البلديات الأخرى وتفرد المصلحة الفنية بالرأي مضيفة أنه يمكن توجيه مكتوب إلى مصالح وزارة التجهيز لطلب رأيها بخصوص هذا المقترح .

كما ذكرت الحضور بأن السيدة ريم العاصمي نوييرة تخلت عن رئاسة اللجنة بمحض إرادتها و بسبب اختلاف في وجهات النظر و طريقة تسيير أعمال اللجنة مع الإدارة الفنية بالرغم من تدخلها الشخصي لتجاوز الخلاف وحرصها على مواصلة العمل في إطار الإحترام المتبادل و الإنسجام بين مختلف الأطراف المعنية دون نتيجة .

-السيدة حبيبة العياري رئيس لجنة الطفولة والشباب والرياضة وشؤون المرأة والأسرة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين : اقترحت انتداب مهندس معماري ثاني للمساعدة على دراسة ملفات رخص البناء على الوجه المطلوب .

-السيد الكاتب العام للبلدية : أفاد الحضور بوجود بعض الإشكاليات و الصعوبات المعترضة ذات الصلة بمهام المصلحة المكلفة بدراسة ملفات رخص البناء و القيام بالمعاينات الميدانية و بإعداد محاضر الجلسات ، و يعود ذلك أساسا إلى النقص الملحوظ في الموارد البشرية (مهندس معماري واحد) و عدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة ، مضيفا أنه تم تكليف تقني رئيس لمساعدة كاهية مدير التهيئة و المشاريع على إعداد الملفات قبل عرضها على اللجنة لإبداء الرأي علاوة على المهام المناطة بعهدته كإعداد ملفات طلبات العروض و الإستشارات الخاصة بمشاريع تعبيد و صيانة الطرقات و تهيئة الأرصفة و جهر و تنظيف بالوعات تصريف مياه الأمطار و تعهد و تهيئة البناءات الإدارية ،مضيفا أنه تم تكليف المعنية بالأمر بحضور بعض جلسات لجنة الشراءات (فتح العروض أو فرزها) و اجتماعات لجنة الأشغال و التهيئة العمرانية .

كما أشار إلى غياب بعض أعضاء اللجنة الفنية لرخص البناء عن حضور الجلسات .

و بخصوص مقترح التخلي عن اللجنة الفنية البلدية لرخص البناء، أكد على ضرورة إعادة النظر في تركيبة اللجنة ومزيد توضيح مهامها وفق الترتيب الجاري بها العمل بهدف قضاء شؤون المواطن في أفضل الظروف و في أقرب الآجال الممكنة، ثم اقترح تنظيم دورة تكوينية في مجال رخص البناء و مراجعة مثال التهيئة العمرانية لفائدة أعضاء المجلس البلدي الراغبين في ذلك و الإطارات المعنية بالبلدية .

أما بخصوص مقترح انتداب مهندس معماري ثان ، فقد أبرز السيد الكاتب العام للبلدية أن ارتفاع كتلة الأجور من ناحية و عدم الحاجة المتأكدة لهذا الإنتداب من ناحية ثانية يحولان دون ذلك في الوقت الراهن باعتبار الشغورات الحاصلة خاصة على مستوى مصلحة الصفقات و الشراءات و مصلحة التنظيم و الإعلامية علاوة على أن السيد المدير الفني سيحال على التقاعد خلال سنة 2023 و هو ما يستوجب التفكير منذ الآن في انتداب إطار فني ذو خبرة و كفاءة (هندسة مدنية) في إطار النقلة أو الإلحاق وهي فرصة لإعادة هيكلة و تنظيم وضبط مشمولات الإدارة الفنية.

و إجابة عن تساؤل السيد المنصف بنمنصور مساعد رئيسة البلدية فيما يتعلق بشرعية اجتماع اللجنة الفنية البلدية لرخص البناء في صورة غياب ممثل وزارة التجهيز ، أوضح عدم وجود نص قانوني ينطبق في هذه الحالة مبرزاً أن ممثل الإدارة الجهوية للتجهيز هو عنصر قار صلب اللجنة و دوره هام في دراسة ملفات رخص البناء .

بعد التداول والنقاش تم الإتفاق على ما يلي :

- مراسلة وزارة التجهيز والإسكان لطلب إبداء رأيها في خصوص عرض ملفات رخص البناء على أنظار اللجنة الفنية الجهوية بتونس عوضاً عن اللجنة الفنية البلدية .
- مراسلة الولاية حول تغيب أعضاء اللجنة الممثلين للوزارات المعنية .
- التأكيد على أعضاء اللجنة الحالية لحضور الجلسات مستقبلاً .
- ضرورة إيداع الملفات المتعلقة بكل جلسة من الجلسات المقبلة للجنة انطلاقاً من الجلسة القادمة بمكتب السيدة رئيسة البلدية أو السيد الكاتب العام لتمكين أعضاء المجلس البلدي الراغبين في الإطلاع عليها قبل أسبوع من انعقاد الجلسة .

IV) تنظيم و فتح مناظرة خارجية بالملفات للتعاقد (اتفاقية لإدارة مشروع) مع مكلف

بمهمة للمساعدة على إعداد مثال مديري ضمن برنامج "Edicitnet" الممول من

طرف الاتحاد الأوروبي (الإعلام) : أحالت السيدة رئيسة البلدية الكلمة للسيد كريم المالقي عضو المجلس البلدي المكلف بمتابعة تنفيذ الاتفاقية الذي أطلع الحاضرين على مشروع إعلان ترشح للقيام بمهمة

المساعدة على إعداد مثال مديري لانتقال مدينة قرطاج من مدينة حضرية إلى مدينة مغذية و ذلك بإبرام اتفاقية لإدارة مشروع من طرف خبير في المجال لمدة شهر .

كما أبرز أنه يجب أن تتوفر لدى المترشح الخبرة و الكفاءة بالإعتماد على الوثائق الموجودة بالملف .
وستتولى اللجنة البلدية الخاصة (Adhoc) فرز ملفات المترشحين إثر انقضاء أجل قبول الترشيحات المحدد ليوم 25 نوفمبر 2022 ثم تتم دعوة المترشحين المقبولين أوليا لإجراء محادثة مع أعضاء اللجنة المعنية.

وأعلم الحضور بإعلان فتح باب الترشح بالملفات (Appel A candidature) لإبرام اتفاقية لإدارة مشروع مع مكلف بمهمة للمساعدة على إعداد مثال مديري لانتقال مدينة قرطاج من مدينة حضرية إلى مدينة مغذية ضمن برنامج "EDICITNET" الممول من طرف الاتحاد الأوروبي .

و رفعت الجلسة في حدود الساعة الثامنة و النصف مساء .

حرر بتاريخه

رئيسة البلدية
حياة ييوض

